الجمهوريّة التّونسيّة
وزارة الاقتصاد والمـــاليّة
ودعم الاستثمار

مشروع قانون الماليّة التعديلي لسنة 2020

12نوفمبر 2020

الفهرس

الصفحة

تـــقديـــــم	03
الجزء الأول: تحيين ميزانية الدولة لسنة 2020	5
الجزء الثاني: أحكام الميزانية	32
الـجـــداول	36

تـــقـــديـم

تم إعداد مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2020 في سياق خاص على المستوى المحلي والدولي تمثل في تفشي جائحة فيروس "كوفيد-19" منذ بداية السنة الجارية و ما لها من تداعيات كبرى على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي، حيث أدت هذه الوضعية الصعبة إلى تراجع وتيرة الأنشطة الاقتصادية التي كان تأثيرها واضحا على المالية العمومية، حيث تم تسجيل تراجع كبير في حجم موارد الدولة وخاصة مها الجبائية، مما أدي إلي تحيين مداخيل الميزانية.

كما تطلّب مواجهة هذه الجائحة اتخاذ جملة من الإجراءات الاستثنائية ذات طابع اجتماعي تم توجيهها أساسا للفئات الاجتماعية الهشة والعائلات المعوزة ومحدودة الدخل، والفئات ذات الاحتياجات الخصوصية علاوة على جملة من الإجراءات لفائدة القطاع الصحي.

و بالإضافة إلى ذلك، تم اتخاذ إجراءات ذات صبغة اقتصادية ومالية قصد حماية النسيج الاقتصادي الوطني بما يمكن من الحفاظ على مواطن الشغل، وضمان حد أدنى من الدخل، حيث شملت هذه الإجراءات الأفراد والمؤسسات.

كما تم خلال تحيين نفقات الدولة لسنة 2020 الحرص على إيفاء الدولة بتعهداتها تجاه مختلف مزوديها وذلك برصد اعتمادات مخصصة أساسا لنفقات الدعم وخلاص مقاولي الأشغال العامة.

وقد أدت هذه الوضعية إلى اختلال التوازنات المالية باعتبار النقص في الموارد والزيادة في النفقات، ليبلغ العجز المنتظر لسنة 2020 نسبة تقدر بـ **11.4%** من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 3 % مقدرة أوليا، وهو ما يستوجب تعبئة تمويلات إضافية في حدود **8.1 مليار دينار** وبالتالي ارتفاع في حجم الدين العمومي ليبلغ **88%** من الناتج المحلي الإجمالي أو حوالي **97.7 مليار دينار.**

الجزء الأول

تحيين ميزانية الدولة لسنة

2020

I. الظرف الاقتصادي

على المستوى العالمي

1. يتوقع صندوق النقد الدولي أن يسجل الاقتصاد العالمي خلال العام الجاري انكماشا بنسبة **4.4%** وهو المستوى الأسوأ منذ أزمة ثلاثينات القرن الماضي، حيث انكمش الناتج العالمي بنسبة 10%.

وحذّر الصندوق من غموض كبير وغير معتاد على الصعيد الاقتصادي والمالي والصحي وربط توقعات الإنتاج العالمي بمدى تطور درجة تفشي جائحة "كوفيد-19" وإجراءات الإغلاق المعتمدة من قبل مختلف الدول إلى جانب تقلبات الأسواق المالية العالمية.

كما أشار الصندوق إلى وجود تراجع كبير في الطلب وارتفاع معدلات البطالة.

	نمو 2019 (%)	توقعـــات نمو 2020 (%)
النّمو العالمي	**2.8**	**-4.4**
الإقتصادات المتقدمة	**1.7**	**-5.8**
الولايات المتحدة	**2.2**	**-4.3**
منطقة اليورو	**1.3**	**-8.3**
ألمانيا	*0.6*	*-6.0*
فرنسا	***1.5***	*-9.8*
إيطاليا	*0.3*	*-10.6*
إسبانيا	*2.0*	*-12.8*
إقتصادات الأسواق الصاعدة و الإقتصادات النامية	**3.7**	**-3.3**
الصين	**6.1**	**1.9**
الهند	**4.2**	**-10.3**
البرازيل	**1.1**	**-5.8**

المصدر : أفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي أكتوبر 2020

2. تدهورت أسعار النفط في الأسواق العالمية ليبلغ مستوى 18.5 دولار للبرميل الواحد خلال شهر أفريل 2020 وذلك نتيجة لتراجع الطلب بنسبة تفوق 50% على هذه المادة بالعلاقة مع الشلل الذي أصاب معظم اقتصاديات العالم.

وقد بلغ معدل الأسعار خلال العشرة أشهر من السنة الجارية حوالي 41 دولار للبرميل.

ومن المنتظر أن يبلغ معدل سعر برميل النفط "البرنت" لكامل السنة 43 دولار للبرميل مقابل 65 دولار للبرميل مقدرة ضمن قانون المالية الأصلي.

تطور المعدل الشهري لسعر برميل النفط بالدولار

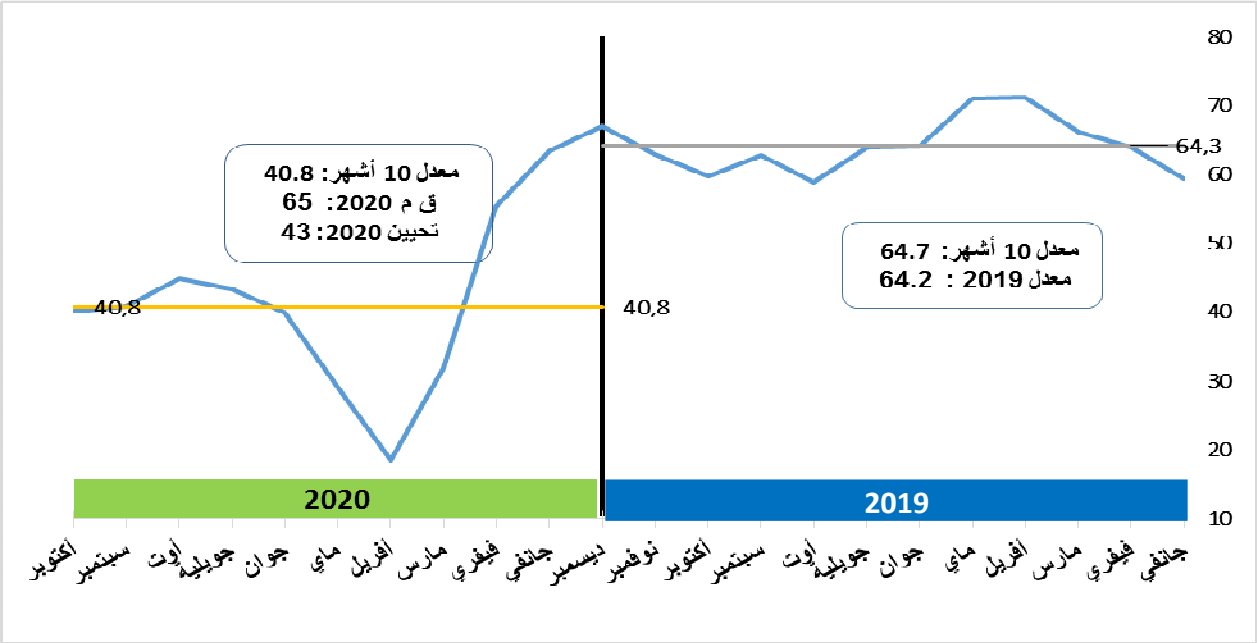

على المستوى الوطني

1. شهدت تونس خلال بداية السنة تفشي فيروس "كوفيد-19" مما أدى الى اتخاذ جملة من الإجراءات الاستثنائية لاحتواء انتشاره خاصة غلق الحدود وفرض الحجر الصحي الشامل والموجه وحضر التجوال.

كما تم اتخاذ جملة من الإجراءات للحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة لا سيما على الفئات الهشة والمؤسسات الأكثر تضررا.

وقد أدى هذا الوضع إلى انكماش الاقتصاد الوطني خلال السداسي الأول من سنة 2020 حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة بنسبة 11.9% مقارنة بنفس الفترة من السنة الفارطة وتراجع بنسبة 21.6% خلال الثلاثي الثاني مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019.

ومن المنتظر أن تبلغ نسبة النمو بالأسعار القارة لكامل السنة **-7.3** % مقابل2.7% مقدرة بقانون المالية الأصلي لسنة 2020.

تطور الناتج المحلي الإجمالي (%)

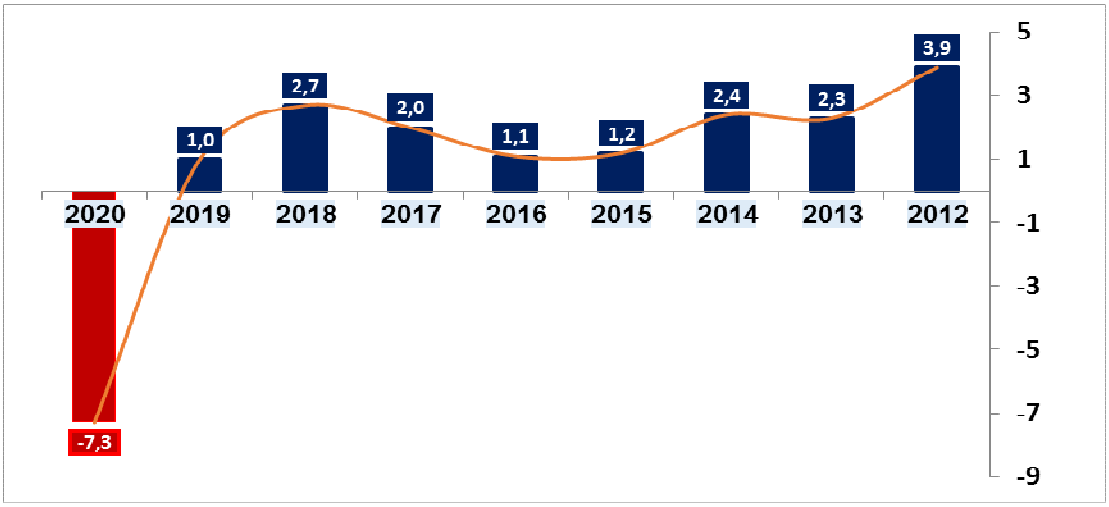

2. سجلت **المبادلات التجارية** مع الخارج بالأسعار الجارية خلال العشرة أشهر الأولى لسنة 2020 انخفاضا على مستوى الصادرات بـ**14.7%** وعلى مستوى الواردات بـ**20.9%** مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019. وقد شمل تراجع قيمة الصادرات العديد من

القطاعات على غرار قطاع النسيج والملابس الجلدية بـ 15.8% و قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بـ 18% وقطاع الطاقة بـ 20.6% وقطاع الفسفاط ومشتقاته بـ21.3%. و في المقابل سجلت صادرات قطاع المنتوجات الفلاحية والغذائية تطورا بـ15.3% نتيجة الارتفاع المسجل في مبيعات زيت الزيتون.

أما على مستوى الواردات فقد شمل الانخفاض جل القطاعات حيث سجل قطاع موارد التجهيز انخفاضا بـ 26.2% والمواد الأولية ونصف المصنعة بـ 18.4% ومواد الطاقة بـ 35% وبذلك تقلص مستوى عجز الميزان التجاري بـ 34.7%.

ومن المنتظر أن تسجل نسبة نمو الواردات نهاية السنة تراجعا بـ **19.8 %** مقابل تطور بـ 9% مقدرة بقانون المالية الأصلي.

التطور التراكمي للواردات والصادرات (%)

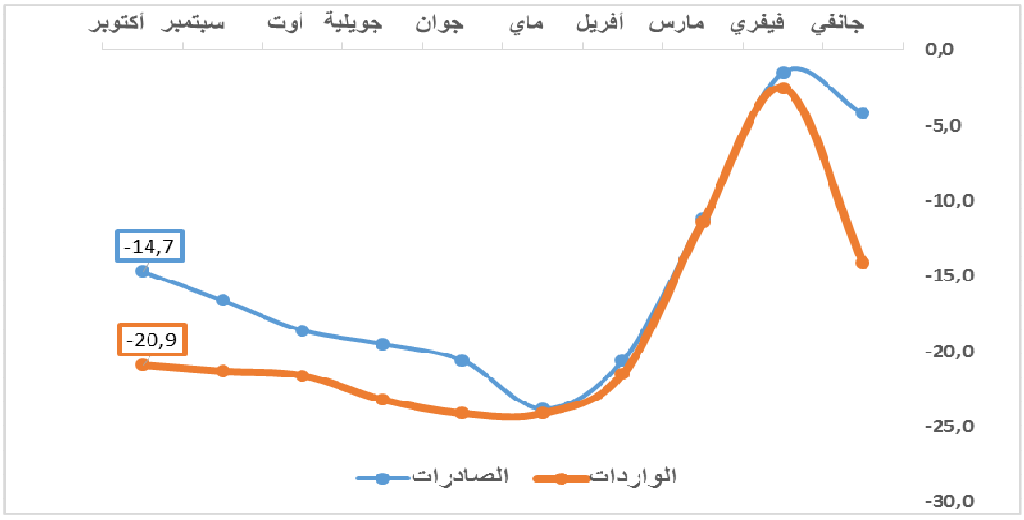

3. سجلت تونس خلال العشرة أشهر الأولى من عام 2020 تراجعاً حاداً في مداخيل قطاع **السياحة** وصل إلى حد 62% حيث بلغت هذه المداخيل 1837 م د في موفي أكتوبر 2020 مقابل 4835 م د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية مبينة كما يلي:

	موفى مارس	موفى جوان	موفى أكتوبر
2019	888	2047	4835
2020	931	1085	1837

المصدر :البنك المركزي التونسي

4. ارتفعت **البطالة** بنسبة 18% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2020 مقابل 15.1% خلال الثلاثي الأول من نفس السنة، مع الإشارة وأن نسبة البطالة في نهاية النصف الأول من سنة 2020 بلغت في صنف الإناث 25% وفي صنف الذكور 15.2%.

5. شهد **سعر صرف الدينار** تعافيا مقابل أهم العملات الأجنبية حيث بلغ معدل سعر صرف الدولار 2.760د في موفى أكتوبر 2020 مقابل 2.845د في نفس الفترة من 2019 وبلغ معدل سعر صرف الأورو 3.250د في موفى أكتوبر 2020 مقابل 3.143د في نفس الفترة من 2019.

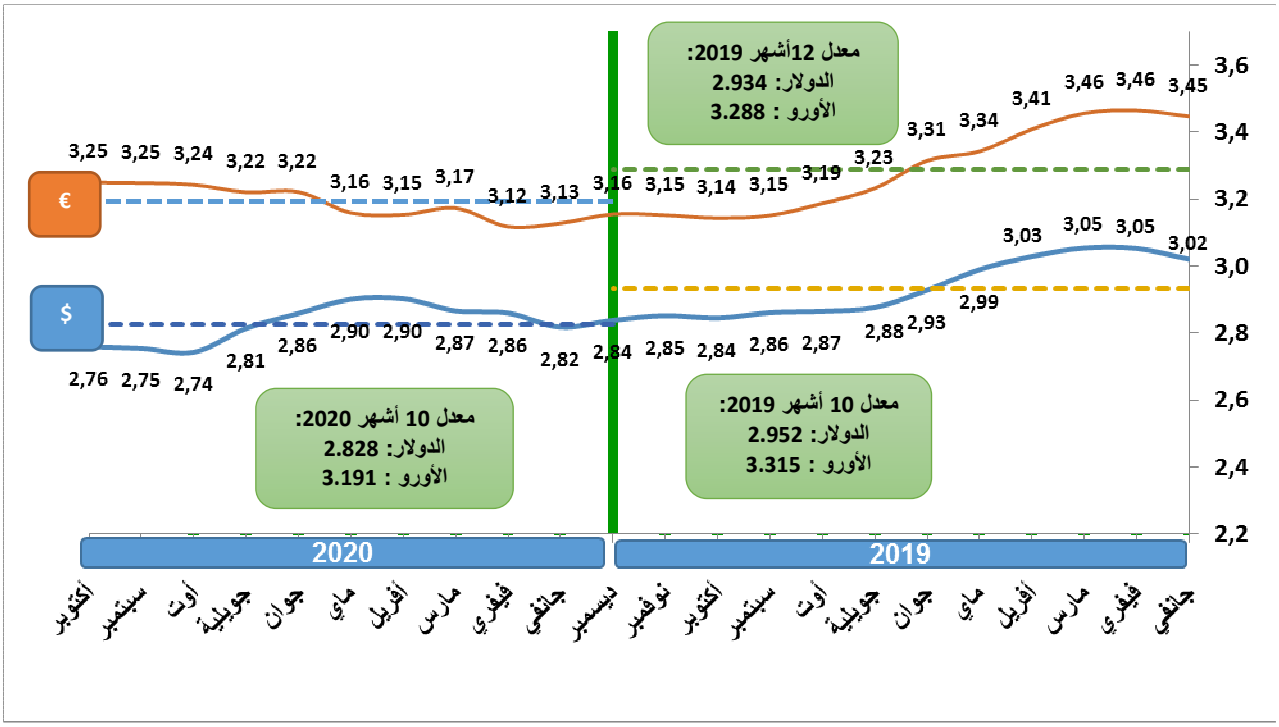

تحيين ميزانية الدولة لسنة 2020

II. تنفيذ ميزانية الدولة الى موفى سبتمبر والنتائج المنتظرة لسنة 2020:

على مستوى الموارد:

بلغ حجم موارد الدولة إلى موفى سبتمبر 2020 ما قدره **32253 م د** مقابل 47227 م د مقدرة أي بنسبة إنجاز في حدود 68.3%

ومن المنتظر أن يبلغ حجم موارد الدولة(موارد ذاتية و موارد اقتراض) **49712 م د** لسنة 2020 مقابل 47227 م د أي زيادة بـ 2485 م د أو 5.3% مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بـ 7439 م د أو 17.6% مقارنة بسنة 2019.

ويتوزع المبلغ المذكور بين **موارد الميزانية** في حدود **30221 م د** وموارد **الخزينة (التمويل)** في حدود **19491 م د**.

1. مــوارد الميزانية

بلغت موارد الميزانية **21372 م د** إلى موفى سبتمبر 2020 مقابل 23695 م د خلال نفس الفترة من سنة 2019 مسجلة بذلك تراجعا بـــ **9.8%** أو **2323 م د** ونسبة إنجاز لا تتجاوز 59.6% بالرجوع إلى تقديرات قانون المالية الأصلي لسنة 2020.

وعلى هذا الأساس **من المنتظر** أن تبلغ جملة الموارد الذاتية لسنة 2020 ما قدره **30221 م د** أي تراجعا بـ 6.1% أو 1964**م د** بالمقارنة مع نتائج 2019 وتراجعا بـ**5638م د** بالمقارنة مع قانون المالية الأصلي.

وتتأتى هذه الموارد من:

- **26407 م د مداخيل جبائية.**
- **2757 م د مداخيل غير جبائية.**
- **1057 م د هبات خارجية.**

أ- المداخيل الجبائية:

بلغت المداخيل الجبائية في موفى سبتمبر 2020 ما قدره **19301 م د** مسجلة بذلك تراجعا بـ 9.7% **أو** 2076 م د مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019.

وعلى ضوء هذه النتائج، **من المنتظر** أن تبلغ المداخيل الجبائية لكامل سنة 2020 ما قدره **26407 م د** أي تراجعا بـ **2494 م د** مقارنة مع نتائج 2019 وتراجعا بـ **5352م د** مقارنة بقانون المالية الأصلي.

ويعود هذا الانخفاض أساسا الى التراجع الحاد وغير المسبوق للنشاط الاقتصادي **نتيجة** الأزمة التي شهدتها تونس والعالم إثر تفشي جائحة "كوفيد-19" وتداعيات اللجوء الى الحجر الصحي الشامل والموجه إضافة الى الانعكاس المالي للإجراءات المتخذة لتطويق التداعيات على الأفراد والمؤسسات الاقتصادية المتضررة.

ومن المنتظر أن تسجل المداخيل الجبائية بالنظام الداخلي تراجعا بـ 1630 م د أو 7.6% سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 أو 3581 م د مقارنة بقانون المالية الأصلي.

كما ستسجل المداخيل الجبائية المتأتية من التوريد تراجعا بـ 864 م د أو 11.6% مقارنة مع نتائج 2019 أو 1771 م د بالمقارنة مع قانون المالية الأصلي، وذلك بالعلاقة مع تراجع نسق الواردات بالأسعار الجارية.

وتتوزع هذه المداخيل الجبائية كما يلي:

- **الأداءات المباشرة:**

من المنتظر أن تبلغ **11837 م د** مقابل **13662 م د** مقدرة بقانون المالية الأصلي أي تراجعا بـ 1825 م د و811 م د أو 6.4**%** وبالمقارنة مع سنة 2019، مرده بالأساس:

- **تراجع في الضريبة على الشركات البترولية** بـ 509 م د أو 45.4 % مقارنة بسنة 2019 و 754 م د بالمقارنة مع قانون المالية الأصلي للأسباب التالية:
  - انخفاض معدل سعر برميل النفط من 65 دولار للبرميل مقدر بقانون المالية لسنة 2020 الى 43 دولار للبرميل بقانون المالية التعديلي لسنة 2020.
  - تراجع سعر صرف الدولار مقابل الدينار من 2.850 دينار للدولار في أكتوبر 2019 إلى 2.759 دينار للدولار موفى أكتوبر 2020.
  - تراجع الإنتاج الوطني من المحروقات (النفط والغاز) بحوالي 25%.

- **تراجع** الضريبة **على الشركات غير البترولية** بـ 311 م د أو 11.5% بالمقارنة مع سنة 2019 وتراجعا بـ 242 م د بالمقارنة مع قانون المالية الأصلي وذلك باعتبار

تداعيات تفشي وباء "كوفيد-19" خاصة الحجر الصحي الشامل والوضعية المالية الحرجة للمؤسسات.

- **استقرار مردود الأداء على الدخل** بالمقارنة مع النتائج المسجلة في 2019 وذلك بالرغم من إقرار زيادة بعنوان القسط الثاني من برنامج الزيادة في الأجور للوظيفة العمومية بداية من سنة 2020، والزيادة بعنوان القسط الثالث بداية من أوت 2020، إلى جانب إقرار جملة من الزيادات الخصوصية لبعض الأسلاك،

  وبالمقارنة مع قانون المالية الأصلي فقد سجل هذا المردود نقصا بـ 829 م د.

- **الأداءات غير المباشرة:**

من المنتظر أن تبلغ 14570 م د وتسجل بذلك تراجعا بـ 1683 م د أو 10.4% مقارنة بسنة 2019 وتراجعا بـ 3527 م د مقارنة بقانون المالية الأصلي.

وتجدر الإشارة الى ان حوالي 61% من هذا التراجع يعود الى الأداء على القيمة المضافة (2202 م د) بالعلاقة مع تراجع النشاط الاقتصادي من جراء تداعيات أزمة "كوفيد-19" والحجر الصحي الاجباري والذي انعكس بدوره سلبا على الطلب الداخلي إجمالا.

وتميزت الأداءات غير المباشرة سنة 2020 أساسا بـ:

- **تراجع مردود المعاليم الديوانية** بـ 10.6% أو 136 م د مقارنة بسنة 2019 وتراجعا بـ 373 م د مقارنة بقانون المالية الأصلي. ويعود هذا التراجع المنتظر الى انخفاض حجم الواردات (-19.8%) مقابل +9% مقدرة بقانون المالية 2020.

- **انخفاض في الأداء على القيمة المضافة** بـ 13.1% أو 1024 م د مقارنة بسنة 2019 ونقصا بـ 2202 م د مقارنة بقانون المالية الأصلي.
- **تراجع مردود المعلوم على الاستهلاك** بـ 2.7% أو 78 م د مقارنة بسنة 2019 ونقصا بـ 363 م د مقارنة بقانون المالية الأصلي وذلك بالعلاقة مع تراجع الطلب خلال سنة 2020.
- **تراجع الأداءات والمعاليم الأخرى** بـ 10.3% أو 444 م د مقارنة بسنة 2019 و نقصا بـ 589 م د مقارنة بقانون المالية الأصلي لسنة 2020.

ويبين الجدول التالي المداخيل الجبائية وتطورها:

	2019		2020		
	سبتمبر	نتائج	ق م	سبتمبر	ق م ت
الأداءات المباشرة	**9531,4**	**12648,4**	**13662,0**	**8784,0**	**11837,0**
	36,5%	***39,5%***	***9,6%***	***-7,8%***	***-6,4%***
الضريبة على الدخل	**6521,7**	**8813,2**	**9651,0**	**6466,1**	**8822,0**
الضريبة على الشركات	**3009,7**	**3835,2**	**4011,0**	**2317,9**	**3015,0**
الضريبة على الشركات البترولية	*839,6*	*1121,4*	*1366,0*	*428,0*	*612,0*
الضريبة على الشركات غير البترولية	*2170,0*	*2713,8*	*2645,0*	*1889,9*	*2403,0*
الأداءات غير المباشرة	**11845,8**	**16252,4**	**18097,0**	**10516,8**	**14570,0**
	7,1%	***5,3%***	***8,9%***	***-11,2%***	***-10,4%***
المعاليم الديوانية	**958,5**	**1284,4**	**1521,0**	**844,3**	**1148,0**
الأداء على القيمة المضافة	**5743,9**	**7797,3**	**8975,0**	**4906,5**	**6773,0**
معلوم الاستهلاك	**2100,5**	**2872,1**	**3157,0**	**2035,9**	**2794,0**
أداءات ومعاليم أخرى	**3042,9**	**4298,6**	**4444,0**	**2730,1**	**3855,0**
المداخيل الجبائية	**21377,2**	**28900,9**	**31759,0**	**19300,9**	**26407,0**
	18,5%	***17,9%***	***9,2%***	***-9,7%***	***-8,6%***

ب- المداخيل غير الجبائية:

بلغت المداخيل غير الجبائية دون اعتبار الهبات الخارجية المستخلصة **1500 م د** إلى موفى سبتمبر 2020 مقابل 2257 م د في موفى سبتمبر 2019 أي تراجع بـ **757 م د**.

ويعود هذا الانخفاض أساسا الى:

- ✓ **تراجع مداخيل تسويق النفط** وذلك بالعلاقة مع انخفاض الإنتاج الوطني بقرابة 25% وانخفاض معدل سعر برميل النفط بالأسواق العالمية من 65 دولار للبرميل بقانون المالية الأصلي إلى معدل 43 دولار للبرميل محينة لسنة 2020، بالإضافة إلى تراجع سعر صرف الدولار مقابل الدينار.
- ✓ **تراجع مردود أتاوة عبور الغاز الجزائري للتراب التونسي** نتيجة الانخفاض الحاد في الطلب الإيطالي للغاز التونسي حيث تم تقدير عبور 9 مليار متر مكعب إلى نهاية 2020 مقابل عبور 15 مليار متر مكعب مقدرة بقانون المالية الأصلي.
- ✓ **تراجع عائدات مساهمات** المنشآت والمؤسسات العمومية حيث تم تحيين المبلغ من 1389 م د إلى 968 م د أي بتراجع بحوالي 421 م د ويفسر أساسا بتراجع مداخيل مساهمات الشركة التونسية للأنشطة البترولية بحوالي 372 م د.
- ✓ في المقابل تم تعبئة موارد لفائدة صندوق "18-18" بحوالي **200 م د**.

وعلى ضوء هذه النتائج **من المنتظر** أن تسجل المداخيل غير الجبائية دون اعتبار الهبات الخارجية لكامل سنة 2020 ما قدره **2757 م د** أي بتراجع بـ 9.1% أو **278 م د** مقارنة مع نتائج 2019 وتراجعا بـ 1043 م د بالمقارنة مع قانون المالية الأصلي.

ويبين الجدول الموالي المداخيل غير الجبائية وتطورها:

	2019		2020		
	سبتمبر	نتائج	ق م	سبتمبر	ق م ت
عائدات المساهمات	836,0	1067,7	1389,0	774,7	968,0
مداخيل تسويق المحروقات	407,0	532,4	700,0	0,0	347,0
مداخيل عبور الغاز	214,7	322,7	550,0	43,0	279,0
مداخيل المصادرة	300,0	300,0	150,0	0,0	100,0
مداخيل غير جبائية أخرى	499,4	811,8	1011,0	682,4	1063,0
المداخيل غير الجبائية	2257,1	3034,6	3800,0	1500,1	2757,0

ت- الهبات

من المنتظر أن يتم تعبئة هبات خارجية في حدود **1057م د** سنة 2020 مقابل 249م د مسجلة سنة 2019 و300 م د مقدرة في قانون المالية الأصلي،

وتتأتى هذه الهبات من الاتحاد الأوروبي (290 مليون أورو) ومن منظمة الصحة العالمية (30 مليون دولار) ومن صندوق الإنماء الكويتي (1 مليون دينار كويتي).

2. موارد الخزينة:

بلغت موارد الخزينة لتمويل الميزانية إلى موفى سبتمبر 2020 حوالي **10881 م د** مقابل 11368 م د مقدرة بقانون المالية الأصلي أي ما يعادل نسبة إنجاز في حدود **95.7%**.

ومن المنتظر أن تبلغ جملة موارد الخزينة لسنة 2020 ما قدره 19491 م د مقابل 11368 م د مقدرة بقانون المالية الأصلي أي بزيادة 8123 م د.

وتقدر موارد الاقتراض التي سيتم تعبئتها لتمويل الميزانية لسنة 2020 بـ **19312 م د** مقارنة بـ 11248 م د مقدرة بقانون المالية الأصلي لسنة 2020 أي **بزيادة 8064م د.**

ويبين الجدول الموالي تطور موارد الخزينة:

	ق م 2020	ق م ت 2020
جملة موارد الخزينة	11368	19491
1- موارد الإقتراض	11248	19312
الاقتراض الخارجي	**8848**	**7364**
– قروض خارجية موظفة	849	849
– قروض معاد إقراضها	120	120
– قروض دعم الميزانية	4441	6395
– السوق المالية العالمية	3438	0
الاقتراض الداخلي	**2400**	**11948**
– رقاع الخزينة 52 أسبوع	250	2435
– رقاع الخزينة القابلة للتنظير	2150	6898
– القرض البنكي بالعملة	0	2615
2- موارد خزينة أخرى	120	179
– إستخلاص أصل القروض	120	179

على مستوى التكاليف

بلغ حجم تكاليف الميزانية **32253 م د** إلى موفى سبتمبر 2020 مقابل 47227م د مقدرة بقانون المالية الأصلي أي بنسبة إنجاز في حدود 68.3%.

ومن المنتظر أن يبلغ حجم تكاليف الميزانية **49712 م د** لسنة 2020 مقابل **47227 م د** أي بزيادة **2485 م د** أو **5.3%** مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بـ **7439 م د** أو **17.6%** مقارنة بسنة 2019.

ويتوزع المبلغ المذكور (49712 م د) بين **نفقات ميزانية الدولة** في حدود **41713 م د** **وتسديد أصل خدمة الدين** في حدود **7454 م د** **وقروض وتسبقات الخزينة** الصافية في حدود **545 م د.**

1. نفقات الميزانية

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة في موفى سبتمبر 2020 إلى تسجيل نفقات في حدود **25689 م د**، وقد بلغت نسبة الانجاز حوالي **65.5%** مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي.

ومن المنتظر أن تبلغ النفقات المحينة لكامل السنة **41713 م د**.

وتتوزع هذه النفقات أساسا كما يلي:

أ- نفقات التأجير:

من المنتظر أن تبلغ نفقات التأجير لكامل سنة 2020 مستوى 19547 م د مقابل 19030 م د مقدرة بقانون المالية الأصلي أي زيادة بـ 517 م د بعنوان تغطية النقص المحتمل في نفقات أجور بعض الوزارات إضافة إلى الانعكاس المالي لتفعيل قسط أوت 2020 بعنوان الزيادات العامة في الأجور والمقدر بحوالي 300 م د.

غير أنه تم رصد المبلغ المذكور (300 م د) ضمن النفقات الطارئة وغير الموزعة باعتبار تفعيل هذه الزيادة بداية من شهر أكتوبر 2020 تم تحميلها على الاعتمادات المرسمة لميزانية الوزارات. علما وأنه عند غلق ميزانية 2020 سيتم احتساب هذه المبالغ ضمن نفقات التأجير.

ب- نفقات التسيير:

من المنتظر أن تبلغ نفقات التسيير 2040 م د سنة 2020 أي بزيادة 297 م د بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية الأصلي ناتجة عن تسوية مستحقات بعض المزودين العموميين، إضافة إلى بعض النفقات الاستثنائية المبرمجة لمجابهة تداعيات "كوفيد-19" وتهم تكوين مخزون استراتيجي للأدوية (150 م د لفائدة الصيدلية المركزية).

ت- نفقات التدخلات وتهم أساسا:

- **نفقات الدعم**

تم تحيين نفقات الدعم لسنة 2020 لتبلغ 4486 م د مقابل 4180 م د مقدرة أوليا تتوزع كما يلي:

- نفقات دعم المحروقات: **1470 م د**

تضم هذه النفقات تحيين حاجيات دعم 2020 في حدود 694 م د مقابل 1850 م د مقدرة أوليا ومبلغ 776 م د بعنوان تسوية جزء من متخلدات الدعم لفائدة الشركة التونسية لصناعات التكرير.

علما وأن هذه العملية ستمكن ميزانية الدولة من تعبئة الموارد غير الجبائية المرتبطة بالمحروقات في حدود 776 موزعة كما يلي:

✓ تسويق المحروقات: 347 م د

✓ عبور الغاز الجزائري: 279 م د

✓ عائدات مساهمات المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية: 150 م د

- نفقات دعم المواد الأساسية **2416 م د:**

تم تحيين نفقات دعم المواد الأساسية من 1800 م د إلى 2416 م د أي بزيادة 616 م د وهو المبلغ الإضافي اللازم لتغطية حاجيات دعم الحبوب بعنوان سنة

2020، وذلك باعتبار عدم تفعيل برنامج إصلاح وترشيد الدعم الذي كان من المزمع القيام به بداية 2020.

- **نفقات دعم النقل 600 م د:**

تم تحيين نفقات دعم النقل بإضافة 100 م د لتمكين بعض من شركات النقل من تسوية جزء من متخلداتها تجاه مزوديها.

- **نفقات لمجابهة جائحة كورونا بقيمة جملية تقدر بـ 935 م د تتوزع كما يلي:**

- منح العائلات المعوزة (+330 م د)،
- منحة البطالة الفنية (+170 م د)،
- منحة لفائدة صغار الحرفيين (+100 م د)،
- إحداث برنامج خصوصي للإحاطة بالفئات الهشة (+ 30 م د)،
- الانعكاس المالي لبرنامج إقرار الجرايات الدنيا في حدود 180 د (+ 60 م د)،
- إحداث خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة (150 م د كقسط أول من جملة 300 م د)،
- تكفل الدولة بفارق نسبة فائدة القروض للمؤسسات الصغرى والمتوسطة (+45 م د)،

- آلية ضمان القروض المسندة لفائدة المؤسسات والمهنيين الناشطين في قطاع السياحة والصناعات التقليدية المتضررة من تداعيات انتشار فيروس "كوفيد-19" (50 م د كقسط أول من جملة 100 م د).

وباعتبار مبلغ 150 م د لتكوين مخزون استراتيجي للأدوية المذكور بنفقات التسيير، تبلغ جملة الاعتمادات التي تم رصدها لمجابهة جائحة كوفيد ما قدره 1085 م د.

ث- نفقات الاستثمار والعمليات المالية

بلغت هذه النفقات 2396 م د في موفى سبتمبر 2020، **ومن المنتظر** أن تبلغ هذه النفقات 4042 م د نهاية 2020.

وباعتبار نفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية بلغت نفقات التنمية 3585 م د في موفى سبتمبر 2020 أي نسبة إنجاز في حدود 52.9% مرده التأخير الحاصل في انطلاق بعض المشاريع والبرامج نتيجة جائحة كورونا خلال الثلاثي الثاني من2020.

لتبلغ بذلك جملة النفقات ذات الصبغة التنموية 6830 م د نهاية 2020 مقابل 6773 م د مقدرة أوليا، علما وأن هذا المبلغ يأخذ في الاعتبار:

- اقتصاد في النفقات في حدود 488 م د باعتبار تأخر إنجاز بعض المشاريع نتيجة جائحة "كوفيد-19"،

- برمجة مبلغ 245 م د يهم الإجراءات المتخذة لفائدة المؤسسات المتضررة من جائحة الكورونا المذكورة أعلاه (150 +45+50)،
- رصد مبلغ في حدود 300 م د في إطار الإيفاء بتعهدات الدولة تجاه" مقاولي الاشغال العامة ".

- **النفقات الطارئة وغير الموزعة: (713 م د)** ويتوزع هذا المبلغ كما يلي:
  - ✓ **413 م د** لتسوية قسط من متخلدات الادارة تجاه المزودين العموميين
  - ✓ **300 م د** نفقات طارئة وغير موزعة

وباعتبار مبلغ 300 م د بعنوان الزيادات العامة في الأجور والمذكور أعلاه بنفقات التأجير، تبلغ الاعتمادات الجملية بعنوان النفقات الطارئة وغير الموزعة 1013 م د.

2. نفقات الخزينة

وتتضمن تسديد أصل الدين العمومي وقروض وتسبقات الخزينة الصافية.

- **تسديد أصل الدين العمومي:**

تم إلى موفى سبتمبر 2020 تسديد مبلغ **5371 م د** بعنوان أصل الدين العمومي مقابل **5576 م د** مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019 أي تراجعا بـ **205 م د**.

ومن المنتظر أن يبلغ تسديد أصل الدين العمومي **7454 م د** إلى موفى سنة 2020 مقابل **7916 م د** مقدرة بقانون المالية الأصلي أي تراجعا بـ **462 م د**.

- **قروض وتسبقات الخزينة الصافية:**

من المنتظر أن تبلغ قروض وتسبقات الخزينة الصافية **545 م د** نهاية 2020 أي بزيادة قدرها **425 م د** مقارنة بقانون المالية الأصلي سيتم تخصيصها لفائدة بعض المؤسسات العمومية قصد الإيفاء بتعهداتها تجاه مقرضيها.

على مستوى الدين العمومي

1. خدمة الدين العمومي:

تم تحيين خدمة الدين العمومي (أصلا وفائدة) على أساس النتائج المسجلة إلى موفى سبتمبر 2020 و باعتبار عدة عوامل أهمها:

- نتائج سنة 2019 مقارنة بتقديرات ق م ت 2019 وخاصة الترفيع في حجم إصدارات رقاع الخزينة 52 أسبوع ورقاع الخزينة القابلة للتنظير وعدم سحب قسط قرض صندوق النقد الدولي بـ 245 م دولار.
- تراجع نسق سحوبات القروض الخارجية المقدرة لسنة 2020 وانخفاض نسب الفائدة المتغيرة (ليبور) بأسواق الإئتمان العالمية.
- الاتفاق مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي (FADES) على تأجيل سداد خدمة الدين للسداسية الثانية لسنة 2020 (الأصل حوالي70 م د والفوائد حوالي24 م د).
- تراجع نسبة كلفة اصدارات رقاع الخزينة بعد مراجعة نسب الفائدة المديرية للبنك المركزي مقابل الترفيع في حجم الإصدارات.
- ارتفاع الايداعات بالخزينة العامة بعنوان موارد الادخار الوطني.
- مراجعة نسق تطور معدل أسعار الصرف مقارنة بتوقعات قانون المالية الأصلي لسنة 2020 .

وعلى هذا الأساس ينتظر أن تبلغ خدمة الدين العمومي **11588 م د** سنة 2020 مقابل 11678 م د مقدرة في قانون المالية الأصلي و9600 م د مسجلة سنة 2019 موزعة بين

الفائدة في حدود 4134 م د مقابل 3762 م د مقدرة أي بزيادة 372 م د والأصل في حدود 7454 م د مقابل 7916 م د مقدرة أي تراجعا بـ 462م د.

وتتمثل أهم التسديدات بعنوان أصل الدين العمومي لسنة 2020 في:

- أقساط من قرض صندوق النقد الدولي حوالي 173 م دولار.
- قسط من الاكتتاب القطري 250 م دولار.
- قرض السوق المالية العالمية 400 م أورو.
- أقساط من القرض البنكي بالعملة حوالي 248 م أورو.
- رقاع الخزينة القابلة للتنظير بمبلغ 726 م د.
- رقاع الخزينة القابلة للتنظير بمبلغ 901 م د.
- قسط من الاكتتاب الوطني بمبلغ 167 م د.
- رقاع الخزينة قصيرة المدى 52 أسبوع بمبلغ 436 م د.

وتجدر الإشارة إلى أنه نظرا **لتأخر السحوبات على القروض الخارجية المنتظرة خلال سنة 2020** تم إصدار رقاع خزينة قصيرة المدى (13-26 أسبوع) وبلغ الإصدار الصافي من التسديدات 2010 م د يحل آجال تسديده خلال شهر ديسمبر2020 سيتم إعادة تمويله برقاع خزينة قصيرة المدى 52 أسبوع ذات أجل ديسمبر 2021.

ولا تحتسب تسديدات رقاع خزينة قصيرة المدى (13-26 أسبوع) ضمن أصل الدين مقابل احتساب الإصدار الصافي ضمن موارد الخزينة.

2. حجم الدين العمومي

من المتوقع أن يرتفع حجم الدين العمومي في موفى سنة 2020 إلى **97706 م د** أي 88% من الناتج مقابل 82554 م د أو 72.5% في موفى 2019 أي بزيادة 15152 م د منها 11492 م د نتيجة تمويل عجز الميزانية باعتبار الهبات والمصادرة.

ويحوصل الجدول الموالي هيكلة الدين العمومي حسب المصدر:

(م د)	2019	2020		
	نتائج	سبتمبر	ق م	ق م ت
حجم الدين العمومي الداخلي	**23949**	**29630**	**23536**	**34076**
المناب	*%29.0*	*%33.1*	*%25.0*	*%34.9*
حجم الدين العمومي الخارجي	**58605**	**60252**	**70532**	**63630**
المناب	*%71.0*	*%67.0*	*%75.0*	*%65.1*
مجموع حجم الدين العمومي	**82554**	**89882**	**94068**	**97706**
النسبة من الناتج المحلي	*%72.51*	*%80.42*	*%74.61*	*%87.95*

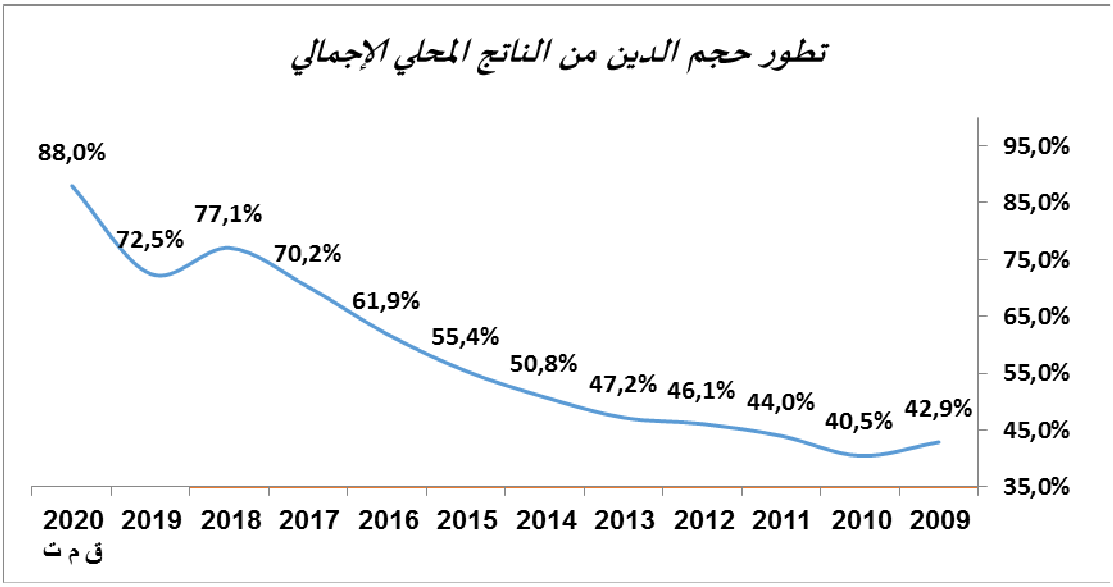

على مستوى عجز الميزانية وتمويله:

واعتبارا لما سبق ذكره يقدر عجز ميزانية الدولة المحين لسنة 2020 دون الهبات والمصادرة بـ **12649 م د أو 11.4%** من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز بقيمة 3782 م د أو 3.0% من الناتج المحلي الإجمالي مقدرة بقانون المالية الأصلي، أي تسجيل تدهور لعجز الميزانية بـ 8867 م د أو 8% من الناتج.

وباعتبار الهبات والمصادرة (1157 م د) ينخفض هذا العجز إلى 11492 م د أو 10.3% من الناتج المحلي الإجمالي، **ومن المنتظر تمويل** هذا العجز باللجوء إلى تمويل داخلي صافي في حدود 8461 م د وتمويل خارجي صافي في حدود 3031 م د.

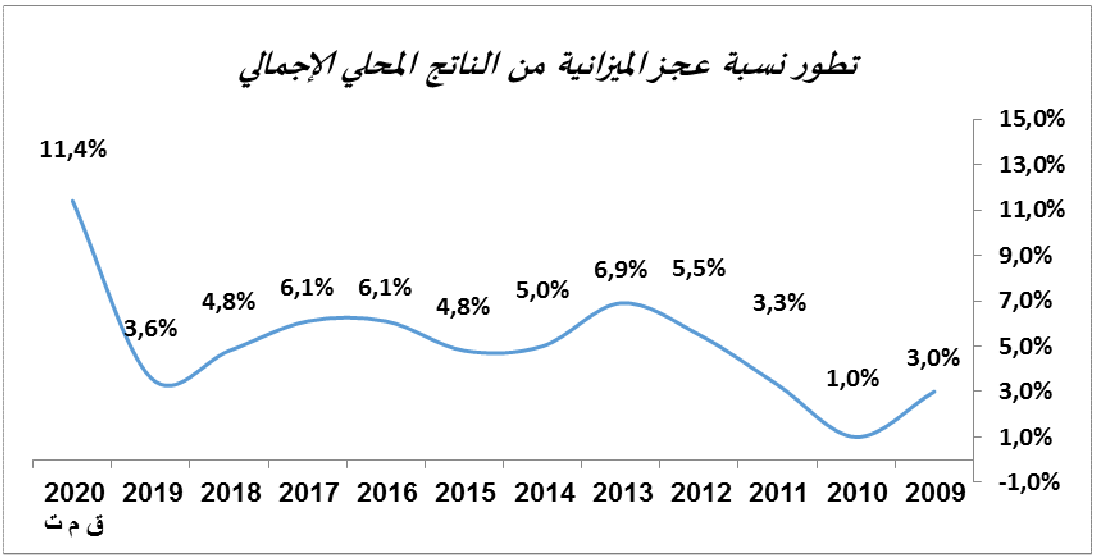

ويحوصل الجدول التالي التوازن المحتمل لميزانية الدولة لسنة 2020 وذلك تطبيقا لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019.

I - جدول التوازنات العامة للميزانية

1- موارد الدولة و تكاليفها

		إنجازات 2019	ق م 2020	سبتمبر 2020	ق م ت 2020
	جملة موارد الدولة	**42273**	**47227**	**32253**	**49712**
			11,7%	*0,3%*	*17,6%*
1	موارد الميزانية	32185	35859	21372	30221
			11,4%	*-9,8%*	*-6,1%*
2	موارد الخزينة	10089	11368	10881	19491
			12,7%	*28,8%*	*93,2%*
	جملة تكاليف الدولة	**42273**	**47227**	**32253**	**49712**
1	تكاليف الميزانية	35777	39191	25689	41713
2	تكاليف الخزينة دون تمويل العجز	6496	8036	6564	7999

2-جدول عمليات الميزانية

	تبويب جديد	إنجازات 2019	ق م 2020	سبتمبر 2020	ق م ت 2020
	جملة مداخيل الميزانية	**32185**	**35859**	**21372**	**30221**
			11,4%	*-9,8%*	*-6,1%*
1	المداخيل الجبائية	**28901**	**31759**	**19301**	**26407**
			9,9%	*-9,7%*	*-8,6%*
2	المداخيل غير الجبائية	**3035**	**3800**	**1500**	**2757**
	منها المصادرة	*300*	*150*	*0*	*100*
3	الهبات	**249**	**300**	**571**	**1057**
	جملة نفقات الميزانية	**35777**	**39191**	**25689**	**41713**
			9,5%	*-0,1%*	*16,6%*
1	نفقات التأجير	16765	19030	14111	19547
2	نفقات التسيير	1606	1743	960	2040
3	نفقات التدخلات	9970	9882	5475	11237
4	نفقات الاستثمار	4125	3791	2353	3826
5	نفقات العمليات المالية	107	216	43	216
6	نفقات التمويل(الفائدة)	3204	3762	2747	4134
7	النفقات الطارئة و غير الموزعة	0	767		713
1	**النتيجة الجملية باعتبار الهبات الخارجية و المصادرة**	**-3592**	**-3332**	**-4317**	**-11492**
	النسبة من الناتج	*-3,1%*	*-2,7%*		*-10,3%*
2	**النتيجة الأولية دون اعتبار الهبات الخارجية و المصادرة**	**-938**	**-20**	**-2141**	**-8515**
	النسبة من الناتج	*-0,8%*	*0,0%*		*-7,7%*
3	**النتيجة الجملية دون اعتبار الهبات الخارجية و المصادرة**	**-4142**	**-3782**	**-4888**	**-12649**
	النسبة من الناتج	*-3,6%*	*-3,0%*		*-11,4%*

II-جدول عمليات تمويـــل الميزانية (عمليات الخزينة)

	تبويب جديد	إنجازات 2019	ق م 2020	سبتمبر 2020	ق م ت 2020
	جملة موارد الخزينة	**10089**	**11368**	**10881**	**19491**
1	**جملة موارد الاقتراض**	**9693**	**11248**	**8987**	**19312**
	موارد الاقتراض الخارجي	7053	8848	4377	7364
	موارد الاقتراض الداخلي	2640	2400	4610	11948
2	**جملة موارد الخزينة الأخرى**	**396**	**120**	**1894**	**179**
	استخلاص أصل قروض	**182**	**120**	**102**	**179**
	موارد خزينة أخرى	214	0	1792	0

	جملة تكاليف الخزينة	**10089**	**11368**	**10881**	**19491**
1	**جملة تسديد أصل الدين**	**6396**	**7916**	**5371**	**7454**
	تسديد أصل الدين الداخلي	1163	3157	1712	3121
	تسديد أصل الدين الخارجي	5233	4759	3659	4333
2	**تمويل العجز باعتبار الهبات الخارجية و المصادرة**	**3592**	**3332**	**4317**	**11492**
3	**قروض و تسبقات الخزينة**	**100**	**120**	**1193**	**545**

وبالاعتماد على ما تم ذكره، يقترح **تنقيح** التقديرات الأولية المنصوص عليها بالقانون عدد 78 لسنة 2019 المؤرخ في 23 ديسمبر2019 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2020 بالترفيع في مستواها ليبلغ حجم ميزانية الدولة المحيّنة لسنة 2020 قبضا وصرفا بـ **49712 م د** (باعتبار قروض وتسبقات الخزينة الصافية 545 م د).

الجزء الثاني

أحكام الميزانية

مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2020

الفصل الأول:

نقحت الفصول 1 و2 و3 و 5 و6و7 و 9 و10 من القانون عدد 78 لسنة 2019 المؤرخ في 23 ديسمبر 2019 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2020 كما يلي :

الفصل الأول (جديد):

تقدر مداخيل ميزانية الدولة ونفقاتها لسنة 2020 كما يلي:

-مداخيل ميزانية الدولة 30 221 000 000 دينار
-نفقات ميزانية الدولة 41 713 000 000 دينار
-نتيجة ميزانية الدولة (عجز) 11 492 000 000 دينار

الفصل 2 (جديد):

يرخص بالنسبة إلى سنة 2020 ويبقى مرخصا في أن يستخلص لفائدة ميزانية الدولة مداخيل قدرها 30 221 000 000 دينار مبوبة كما يلي :

- المداخيل الجبائية 26 407 000 000 دينار
- المداخيل غير الجبائية 2 757 000 000 دينار
- الهبات 1 057 000 000 دينار

وتوزع هذه المداخيل وفقا للجدول أ المدرج بهذا القانون.

الفصل 3 (جديد):

يضبط مبلغ المداخيل الموظفة للحسابات الخاصة في الخزينة بالنسبة إلى سنة 2020 بـ 000 600 016 1 دينار وفقا للجدول **ب** المدرج بهذا القانون.

الفصل 5 (جديد) :

يضبط مبلغ إعتمادات الدفع لنفقات ميزانية الدولة بالنسبة إلى سنة 2020 بما قدره 000 000 713 41 دينار

وتوزع هذه النفقات حسب المهمات والمهمات الخاصة والبرامج وفقا للجدول **ت** المدرج بهذا القانون.

الفصل 6 (جديد):

يضبط مبلغ إعتمادات التعهد لنفقات ميزانية الدولة بالنسبة إلى سنة 2020 بما قدره 000 000 297 57 دينار.

وتوزع هذه النفقات حسب المهمات والمهمات الخاصة والبرامج وفقا للجدول **ث** المدرج بهذا القانون.

الفصل 7 (جديد) :

يرخص بالنسبة لسنة 2020 في أن يستخلص موارد خزينة بما قدره 000 000 491 19 دينار

تستعمل هذه الموارد لتمويل نتيجة ميزانية الدولة وتغطية تكاليف الخزينة كما يلي:

بحساب الدينار

البيان	المبلغ
موارد الإقتراض الخارجي	7 364 000 000
موارد الإقتراض الداخلي	11 948 000 000
موارد الخزينة	179 000 000
جملة مصادر التمويل	**19 491 000 000**
تمويل عجز الميزانية باعتبار الهبات الخارجية والتخصيص والمصادرة	11 492 000 000
تسديد أصل الدين الداخلي	3 121 000 000
تسديد أصل الدين الخارجي	4 333 000 000
قروض وتسبقات الخزينة	545 000 000
جملة الإستعمالات	**19 491 000 000**

الفصل 9 (جديد) :

يضبط المبلغ الأقصى المرخص فيه للوزير المكلف بالمالية لمنح قروض الخزينة للمؤسسات العمومية بمقتضى الفصل 62 من مجلة المحاسبة العمومية بـــ 550 000 000 دينار بالنسبة إلى سنة 2020.

الفصل 10 (جديد) :

يضبط المبلغ المرخص فيه للوزير المكلف بالمالية لمنح ضمان الدولة لإبرام قروض أو إصدار صكوك إسلامية وفقا للتشريع الجاري به العمل بـ 7 000 000 000 دينار بالنسبة إلى سنة 2020.

الفصل 2:

توزع اعتمادات التعهد واعتمادات الدفع لميزانية الدولة لسنة 2020 وفقا للمهمات والمهمات الخاصة والبرامج الواردة بالقانون عدد 78 لسنة 2019 المؤرخ في 23 ديسمبر 2019 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2020 مع الأخذ بعين الاعتبار لمقتضيات الأمرين الحكوميين عدد 349 لسنة 2020 المؤرخ في 1 جوان 2020 وعدد414 لسنة 2020 المؤرخ في 29 جوان 2020 المتعلقين بنقل اعتمادات ضمن ميزانية الدولة لسنة 2020.

تيسير شطب ديون البنوك والمؤسسات المالية غير القابلة للاستخلاص

الفصل 3:

تلغى أحكام المطّة الأولى من الفقرة الفرعية الثالثة من الفقرة VII رابعة عشر من الفصل 48 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات وتعوض بما يلي:

- أن تكون الديون موضوع الشطب مصنفة ضمن صنف الأصول عسيرة الاستخلاص طبقا للتراتيب الجاري بها العمل لمدة 5 سنوات على الأقل،
- أن تكون المؤسسات المذكورة قد اتخذت إجراءات التتبع القضائية في شأن الديون موضوع الشطب وأن تواصل إجراءات التتبع المذكورة،

تيسير شطب ديون البنوك والمؤسسات المالية

غير القابلة للاستخلاص

شرح الأسباب

طبقا لأحكام الفقرة VII رابعة عشر من الفصل 48 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات، يمكن للمؤسسات البنكية شطب من موازناتها، الديون غير القابلة للاستخلاص والتي تم في شأنها تكوين المدخرات اللازمة.

ولا يمكن أن تؤدي هذه العملية إلى الترفيع أو التخفيض في الربح الخاضع للضريبة على الشركات بالنسبة لسنة الشطب.

ويستوجب شطب الديون المذكورة توفر الشروط التالية:

- أن يكون قد صدر في شأنها حكم نهائي وتمنح للبنوك مهلة بخمس سنوات ابتداء من تاريخ الشطب لتسوية الوضعية والحصول على حكم بات بالنسبة إلى الديون موضوع الشطب. وفي صورة عدم الحصول على حكم بات في الأجل المذكور، تدمج الديون غير المغطاة كليا بالمدخرات اللازمة والتي وقع شطبها ضمن النتائج الخاضعة للضريبة للسنة الأولى الموالية لفترة الخمس سنوات المذكورة،
- أن لا يكون قد وقع تسجيل عمليات استخلاص في شأنها على فترة لا تقل عن سنتين في تاريخ شطبها،
- أن يكون قرار الشطب صادرا عن مجلس إدارة المؤسسة البنكية،

-أن يتم تسجيل الديون المشطوبة بدفتر حسب نموذج معد من قبل إدارة الجباية مرقم ومؤشر عليه من قبل كتابة المحكمة التي يوجد بدائرتها مقر المؤسسة البنكية،

-أن ترفق المؤسسة البنكية التصريح بالضريبة على الشركات بقائمة مفصلة في هذه الديون وفقا لنموذج توفره إدارة الجباية تتضمن مبلغ الديون المشطوبة ومبلغ المدخرات المكونة في شأنها وهوية المدين ومراجع الأحكام الصادرة في شأنها.

وتدمج الديون التي وقع شطبها والتي يتم استخلاصها ضمن الربح الخاضع للضريبة على الشركات للسنة التي تم فيها الاستخلاص.

ويطبق هذا الإجراء كذلك على المؤسسات المالية لإيجار المالي والمؤسسات المالية لإدارة الديون.

هذا وقد تبين على مستوى التطبيق أن الشرط المتعلق بصدور حكم نهائيفي شأن الديون موضوع الشطب وبالمهلة الممنوحة للبنوك وللمؤسسات المالية للإيجار المالي وإدارة الديون، والمحددة بخمس سنوات ابتداء من تاريخ الشطب لتسوية الوضعية والحصول على حكم بات تمثّل عائقا أمام عملية شطب الديون وتطهير موازنات المؤسسات المذكورة باعتبار أن آجال التقاضي طويلة وهو ما يحول دون تحقيق هذه المؤسسات للأهداف المرجوة في هذا الإطار.

من ناحية أخرى، وفي إطار برنامج المساعدة الفنية للبنك الدولي لفائدة الحكومة التونسية حول إشكالية القروض غير المجدية وفي إطار تنفيذ إجراءات دعم ميزانية الدولة لسنة 2021،بيّن البنك الدولي أن الشرط المتعلق بصدور حكم نهائي في شأن الديون موضوع الشطب وبالمهلة الممنوحة للبنوك المحددة بخمس سنوات ابتداء من تاريخ الشطب لتسوية الوضعية والحصول على حكم بات يحول

دون تمكين البنوك من تسوية وضعية الديون غير المستخلصة في آجال مناسبة وهو ما يؤثر سلبا على قدرتها على منح قروض جديدة وبالتالي على تمويل الاستثمار ونمو الاقتصاد باعتبار أن الإقراض هو أهم وسائل التمويل بالنسبة إلى المؤسسات التونسية. لذلك أكد البنك الدولي على ضرورة حذف الشرط المذكور وتعويضه بشروط ميسرة وقابلة للتحقيق على غرار ما هو معمول به بالتشريع المقارن (المغرب) على أن يتم تجسيم المقترح في أجل أقصاه شهر مارس 2021.

لذلك وبهدف تيسير شطب الديون غير القابلة للاستخلاص بالنسبة إلى البنوك والمؤسسات المالية للإيجار المالي والمؤسسات المالية لإدارة الديون وتمكينها بالتالي من ممارسة دورها على أحسن وجه في تمويل الاقتصاد خاصة في ظل الظروف الحالية التي تمر بها البلاد التونسية وباعتبار أن عملية الشطب لا يمكن أن تؤدي إلى الترفيع أو التخفيض في الربح الخاضع للضريبة على الشركات بالنسبة لسنة الشطب، يقترح التخلي عن الشرط القاضي بضرورة صدور حكم نهائي في شأن الديون المعنية وعن المهلة الممنوحة للمؤسسات المذكورة لتسوية الوضعية والحصول على حكم بات مقابل اشتراط:

- أن تكون الديون موضوع الشطب مصنفة ضمن صنف الأصول عسيرة الاستخلاص أي تلك المصنفة ضمن الصنف 4 طبقا للتراتيب الجاري بها العمل لمدة 5 سنوات على الأقل،
- وأن تكون المؤسسات المذكورة قد اتخذت إجراءات التتبع القضائية في شأن الديون موضوع الشطب وأن تواصل إجراءات التتبع المذكورة.

إحداث

لجنة مكلّفة بمتابعة الملفات والمسائل الجبائية

الفصل 4:

1- تحدث بالوزارة المكلفة بالمالية لجنة يرأسها الوزير المكلف بالمالية أو من ينوبه تسمى "اللّجنة المكلّفة بمتابعة الملفات والمسائل الجبائية".

تتولى اللجنة، باقتراح من الإدارة المعنية، متابعة وتأطير إجراءات وأسس توظيف الأداء واسترجاعه واستخلاصه ومعالجة مختلف الإشكاليات التي يطرحها تطبيق التشريع الجبائي والبت في ملفات الاستخلاص وملفات المراجعة الجبائية قبل التوظيف الإجباري وبعده ما لم يصدر في شأنها حكم نهائي،

تعارض الإدارة بما تنص عليه القرارات الصادرة عن اللّجنة المكلّفة بمتابعة الملفات والمسائل الجبائية.

2- تضبط تركيبة اللّجنة المكلّفة بمتابعة الملفات والمسائل الجبائية وطرق تنظيمها بمقتضى أمر حكومي.

إحداث

لجنة مكلّفة بمتابعة الملفات والمسائل الجبائية

شرح الأسباب

بالتوازي مع الإجراءات الجبائية التي تمّ اتخاذها للحدّ من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا للمحافظة على ديمومة المؤسسة ودعم مواصلة نشاطها وضمان حسن سير العمل الإداري من خلال تحقيق الانسجام وتوحيد الاجتهادات والمواقف بين مختلف مصالح الوزارة المكلّفة بالمالية، يقترح إحداث لجنة إدارية يشرف عليها الوزير المكلف بالمالية أو من ينوبه لمتابعة الملفات والمسائل المتعلقة بالجباية والاستخلاص تكلف بمتابعة ومعالجة مختلف الاشكاليات التي يطرحها تطبيق التشريع الجبائي والتي تتم إثارتها من قبل الإدارات وذلك لإضفاء مزيد من الموضوعية والشفافية على أعمال مصالح الجباية والاستخلاص الهادفة إلى المصالحة مع المطالبين بالأداء، ودعم الامتثال الضريبي التلقائي بخلق مناخ سليم وآمن تتوفر فيه كل الضمانات.

ويقترح أن تبت اللجنة في ملفات المراجعة الجبائية سواء خلال الطور الإداري وقبل التوظيف الإجباري أو بعد صدور قرار التوظيف وأثناء طور التقاضي ما لم يصدر حكم نهائي في شأنها وذلك احتراما لمبدأ اتصال القضاء.

ولتحقيق الانسجام وتوحيد الاجتهادات والمواقف بين مختلف المصالح المكلّفة بالجباية بالوزارة المكلّفة بالمالية، يقترح أن تتولى لجنة متابعة الملفات والمسائل الجبائية تأمين التنسيق بين المصالح المذكورة لضمان حياد الجباية وتوحيد تطبيق التشريع الجبائي، وفي هذا السياق تعارض الإدارة بما تنص عليه القرارات الصادرة عن اللّجنة المكلّفة بمتابعة الملفات والمسائل الجبائية.

كما يقترح أن يتم تأمين كتابة اللجنة من قبل الإدارة العامة للأداءات التي تتولى توثيق أعمالها ومتابعة تطبيق القرارات الصادرة عنها وإعداد تقارير نشاطها.

الجدول -أ-
مداخيل ميزانية الدولة لسنة 2020
الصفحة الأولى

بحساب الدينار

رقم الفصل	بـيـــان المـوارد		التقديرات
	القسم الأول: المداخيل الجبائية		
	الصنف الأول :الأداءات على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية		
	1: الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين		
11-01	المرتبات و الأجور والجرايات والإيرادات العمرية		5,868,000,000
11-02	مكافأة ، عمولة ، وساطة ، أجور ظرفية وأكرية		614,000,000
11-03	فوائد الايداعات بالحسابات الخاصة بالادخار لدى البنوك		336,000,000
11-04	مداخيل الأوراق المالية ورؤوس الأموال المنقولة		526,000,000
11-05	أتاوة لغير المقيمين		68,000,000
11-06	تسبقات على مواد الإستهلاك الموردة		1,000,000
11-07	تسبقات على الصفقات العمومية (خصم على المصاريف < 1000دت)		680,000,000
11-08	الأرباح الصناعية و التجارية		149,000,000
11-09	أرباح المهن غير التجارية		107,000,000
11-10	الضريبة التقديرية		56,000,000
11-11	أرباح الاستغلال الفلاحي أو الصيد البحري		31,000,000
11-12	المداخيل العقارية		56,000,000
11-13	ضرائب أخرى على دخل الأشخاص الطبيعيين		530,000,000
		جملة 1	**9,022,000,000**
	2: الضريبة على الشركات		
12-01	الضرائب على أرباح الشركات البترولية		612,000,000
12-02	الضرائب على أرباح الشركات غير بترولية		1,442,000,000
12-03	تسبقات على الصفقات العمومية (خصم على المصاريف < 1000دت)		42,000,000
12-04	تسبقات على مواد الإستهلاك الموردة		244,000,000
12-05	مكافأة ، عمولة ، وساطة ، أجور ظرفية وأكرية		1,000,000
12-06	مداخيل الأوراق المالية ورؤوس الأموال المنقولة		216,000,000
12-07	الأتاوة المدفوعة لغير المقيمين		2,000,000
12-08	المداخيل العقارية		20,600,000
12-09	أداءات أخرى على الشركات		166,000,000
		جملة 2	**2,815,000,000**
	جملة الصنف الأول		**11,837,000,000**

الجدول -أ-
مداخيل ميزانية الدولة لسنة 2020
الصفحة الثانية

بحساب الدينار

رقم الفصل	بـيـــان المـوارد	التقديرات
	الصنف الثاني : الأداءات على النّقل	
	3: المعاليم على نقل الأملاك	
13-01	معاليم على نقل العقارات المنقولة	250,000,000
13-02	معاليم على نقل الممتلكات	4,000,000
13-03	حصص التسجيل العقاري	36,000,000
	جملة 3	**290,000,000**
	جملة الصنف الثاني	**290,000,000**
	الصنف الثالث : الأداءات على السلع و الخدمات	
	4: الأداء على القيمة المضافة	
14-01	الأداء على القيمة المضافة : نظام ديواني	3,435,000,000
14-02	الأداء على القيمة المضافة : نظام داخلي	3,338,000,000
	جملة 4	**6,773,000,000**
	5: المعلوم على الإستهلاك	
15-01	المعلوم على الإستهلاك : نظام ديواني	1,642,000,000
15-02	المعلوم على الإستهلاك : نظام داخلي	1,152,000,000
	جملة 5	**2,794,000,000**
	6: معاليم على النقل و منتوجات أخرى	
16-01	المعلوم التعويضي على النقل	128,000,000
16-02	معلوم الجولان على العربات السيارة	158,000,000
16-03	معاليم على منتوجات مختلفة	0,
	جملة 6	**286,000,000**
	جملة الصنف الثالث	**9,853,000,000**
	الصنف الرابع : معاليم على التجارة الخارجية و المعاملات الدولية	
	7: أداءات و معاليم ديوانية	
17-01	المعاليم الديوانية	914,000,000
17-02	الأتاوة على الخدمات الديوانية	234,000,000
	جملة 7	**1,148,000,000**
	جملة الصنف الرابع	**1,148,000,000**
	الصنف الخامس : معاليم و أداءات أخرى	
	8: معاليم و أداءات أخرى	
18-01	معاليم الطابع الجبائي	498,000,000
18-02	معاليم على العقود و المبادلات	229,000,000
18-03	معاليم مقابل موجبات إدارية أخرى	181,000,000
18-04	المعلوم الوحيد على التأمينات	2,000,000
18-05	خطايا وعقوبات صادرة في المادة الجبائية	262,000,000
18-06	أداءات أخرى	96,000,000
18-07	إقتطاعات من فوائض الحسابات الخاصة في الخزينة	1,224,400,000
	جملة 8	**2,492,400,000**
	9: الحسابات الخاصة في الخزينة	
19-01	مداخيل جبائية موظفة	786,600,000
	جملة 9	**786,600,000**
	جملة الصنف الخامس	**3,279,000,000**
	جملة القسم الأول	**26,407,000,000**

الجدول -أ-
مداخيل ميزانية الدولة لسنة 2020
الصفحة الثالثة

بحساب الدينار

رقم الفصل	بـيـــان المـوارد	التقديرات
	القسم الثاني: المداخيل غير الجبائية	
	الصنف السادس : مداخيل الملكية	
	1: الفوائد	
21-01	الفوائد	123,000,000
	جملة 1	**123,000,000**
	2: حصص المرابيح	
22-01	حصص المرابيح على الشركات البترولية	0,
22-02	حصص المرابيح على الشركات غير البترولية	71,000,000
	جملة 2	**71,000,000**
	3: فوائض مرابيح المنشآت العمومية	
23-01	فوائض مرابيح المنشآت العمومية	897,000,000
	جملة 3	**897,000,000**
	4: أتوات وأكرية ومحاصيل أخرى من أملاك الدولة	
24-01	أتاوات	633,000,000
24-02	أكرية	39,000,000
24-03	محاصيل أخرى من أملاك الدولة	21,000,000
	جملة 4	**693,000,000**
	جملة الصنف السادس	**1,784,000,000**
	الصنف السابع: مبيعات سلع و خدمات	
	5: معاليم إدارية	
25-01	مصاريف الإدارة والتصرف والاستخلاص لفائدة الغير ومصاريف التتبع	3,000,000
25-02	معلوم طبع المصنوعات من البلاتين والذهب والفضة	2,000,000
25-03	الإسقاطات المقبوضة بعنوان إعتمادات الرفع	3,000,000
25-04	معاليم إدارية أخرى	
	جملة 5	**8,000,000**
	جملة الصنف السابع	**8,000,000**
	الصنف الثامن: خطايا و عقوبات و مصادرات	
	6: خطايا و عقوبات و مصادرات	
26-01	الخطايا والعقوبات المالية الصادرة عن السلط الإدارية و السلط القضائية	97,500,000
26-02	المصادرات	100,000,000
	جملة 6	**197,500,000**
	جملة الصنف الثامن	**197,500,000**
	الصنف التاسع: مداخيل غير جبائية أخرى	
	7: مداخيل غير جبائية أخرى	
27-01	دفوعات ومساهمات صناديق الضمان الاجتماعي	87,500,000
27-02	مبالغ أخرى راجعة للدولة ومقابيض بعناوين شتى	180,000,000
	جملة 7	**267,500,000**
	8: حسابات أموال المشاركة	
28-01	مداخيل غير جبائية موظفة	270,000,000
	جملة 8	**270,000,000**
	9: الحسابات الخاصة في الخزينة	
29-01	مداخيل غير جبائية موظفة	230,000,000
	جملة 9	**230,000,000**
	جملة الصنف التاسع	**767,500,000**
	جملة القسم الثاني	**2,757,000,000**

الجدول -أ-
مداخيل ميزانية الدولة لسنة 2020
الصفحة الرابعة

بحساب الدينار

رقم الفصل	بـيـــان المـوارد	التقديرات
	القسم الثالث: الهبات **الصنف العاشر : هبات ميزانية الدولة**	1,057,000,000
	جملة الصنف العاشر	**1,057,000,000**

	جملة القسم الثالث	**1,057,000,000**

	جملة الموارد	**30,221,000,000**

الجدول " ب "

مداخيل ونفقات الحسابات الخاصة في الخزينة لسنة 2020

بحساب الدينار

المهمات	بيان الحسابات	المبلغ
رئاسة الحكومة	- حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الراجعة للدولة - صندوق إعادة هيكلة رأس مال المؤسسات ذات المساهمات العمومية	3 000 000
الداخلية	- صندوق الحماية المدنية وسلامة الجولان بالطرقات - صندوق الوقاية من حوادث المرور	8 500 000 2 500 000
البيئة	- صندوق سلامة البيئة وجمالية المحيط - صندوق مقاومة التلوث	6 000 000 17 000 000
الدفاع الوطني	- صندوق الخدمة الوطنية	10 000 000
المالية	- حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميين	100 000
أملاك الدولة والشؤون العقارية	- صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور - صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري	3 000 000 10 000 000
الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	- صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع الفلاحي والصيد البحري - صندوق النهوض بجودة التمور - صندوق تمويل الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري	37 000 000 5 000 000 7 000 000
الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة	- صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاعات الصناعة والخدمات والصناعات التقليدية - صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلب	73 000 000 4 000 000
التجارة	- الصندوق العام للتعويض - صندوق النهوض بالصادرات	500 000
تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	- صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والإتصال	70 000 000
السياحة والصناعات التقليدية	- صندوق حماية المناطق السياحية - صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي	10 000 000 8 000 000
التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية	- الصندوق الوطني لتحسين السكن - صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	10 000 000 38 000 000
الشؤون الثقافية	- صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني	7 000 000
شؤون الشباب والرياضة	- الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب	20 000 000
الصحة	- صندوق دعم الصحة العمومية	30 000 000
الشؤون الاجتماعية	- الصندوق الوطني للتضامن الاجتماعي - حساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد	7 000 000
التكوين المهني والتشغيل	- الصندوق الوطني للتشغيل - صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	420 000 000 70 000 000
الشؤون المحلية	- صندوق التعاون بين الجماعات المحلية	100 000 000
الطاقة و المناجم والانتقال الطاقي	- صندوق الإنتقال الطاقي	40 000 000
الجملة		**1016 600 000**

الجدول "ت"

نفقات ميزانية الدولة لسنة 2020

اعتمادات الدفع

بحساب الدينار

المهمات والمهمات الخاصة والبرامج	جملة الإعتمادات	حسب الأقسام					
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	بقية الأقسام	نفقات التمويل	النفقات الطارئة وغير الموزعة
1- مجلس نواب الشعب	**43 903 000**	**33 334 000**	**4 050 000**		**6 519 000**	-	
برنامج عدد 1 : مجلس نواب الشعب	43 903 000						
2- رئاسة الجمهورية	**140 953 000**	**111 300 000**	**6 560 000**		**23 093 000**	-	
برنامج عدد 1 : الامن القومي والعلاقات الخارجية	9 584 900					-	
برنامج عدد 2 : الامن الرئاسي	106 543 980					-	
برنامج عدد9: القيادة والمساندة	24 824 120					-	
3- رئاسة الحكومة	**194 662 000**	**132 961 000**	**3 070 000**		**58 631 000**	-	
برنامج عدد 1 : الإشراف	20 483 000					-	
برنامج عدد 2 : الرقابة	34 298 000					-	
برنامج عدد3: الإعلام والإتصال والتكوين	74 466 000					-	
برنامج عدد 4 : التصرف في القطاع العمومي	7 207 000					-	
برنامج عدد 5 : تحديث الخدمات الإدارية	1 141 000					-	
برنامج عدد9: القيادة والمساندة	57 067 000					-	
4- مهمة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية	**3 193 000**	**1 393 000**			**1 800 000**	-	
برنامج عدد 1 : التصرف في القطاع العمومي	3 179 000					-	
برنامج عدد 2 : تحديث الخدمات الإدارية	13 000					-	
برنامج عدد9: القيادة والمساندة	1 000					-	
5- مهمة الداخلية	**3 745 111 000**	**3 169 575 000**	**210 900 000**		**364 636 000**	-	
برنامج عدد 1 : الامن الوطني	1 898 536 000					-	
برنامج عدد 2 : الحرس الوطني	1 155 272 000					-	
برنامج عدد 3 : الحماية المدنية	243 800 000					-	
برنامج عدد9: القيادة والمساندة	447 503 000					-	
6- مهمة البيئة	**634 348 029**	**41 558 790**	**28 612 000**		**564 177 239**	-	
برنامج عدد 1 : البيئة والتنمية المستدامة	340 839 000					-	
برنامج عدد 2 : الشؤون المحلية	284 239 674					-	
برنامج عدد9: القيادة والمساندة	9 269 355					-	
7- مهمة العدل	**732 205 000**	**594 051 000**	**62 550 000**		**75 604 000**	-	
برنامج عدد 1 : العدل	321 058 500					-	
برنامج عدد 2 : السجون والاصلاح	366 504 000					-	
برنامج عدد9: القيادة والمساندة	44 642 500					-	
8- مهمة الشؤون الخارجية	**270 543 000**	**160 565 000**	**8 000 000**		**101 978 000**	-	
برنامج عدد 1 : العمل الدبلوماسي	177 488 000					-	
برنامج عدد 2 : العمل القنصلي والتونسيين بالخارج	72 277 000					-	
برنامج عدد9: القيادة والمساندة	20 778 000					-	
9- مهمة الدفاع الوطني	**3 218 822 000**	**2 308 585 000**	**489 217 000**		**421 020 000**	-	
برنامج عدد 1 : التدخل العسكري	1 662 775 000					-	
برنامج عدد 2 : الاسناد اللوجستي	526 750 000					-	
برنامج عدد3: الاحاطة بالعسكريين	310 750 000					-	
برنامج عدد9: القيادة والمساندة	718 547 000					-	
10- مهمة الشؤون الدينية	**149 044 000**	**115 693 000**	**2 500 000**		**30 851 000**	-	
برنامج عدد 1 : التنمية الدينية	137 643 000					-	
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	11 401 000					-	
11- مهمة المالية	**1 093 088 000**	**730 000 000**	**68 000 000**		**295 088 000**	-	
برنامج عدد 1 : الديوانة	364 597 500					-	
برنامج عدد 2 : الجباية	174 899 200					-	
برنامج عدد3: المحاسبة العمومية	262 562 000					-	
برنامج عدد4: مصالح الميزانية	8 331 000					-	
برنامج عدد5: الدين العمومي	1 803 300					-	
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	280 895 000					-	
12- مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	**73 352 000**	**51 150 000**	**13 700 000**		**8 502 000**	-	
برنامج عدد 1 : التصرف في أملاك الدولة	16 467 000					-	
برنامج عدد 2 : حماية أملاك الدولة	28 885 000					-	
برنامج عدد9: القيادة والمساندة	28 000 000					-	

بحساب الدينار

المهمات والمهمات الخاصة والبرامج	جملة الإعتمادات	حسب الأقسام					
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	بقية الأقسام	نفقات التمويل	النفقات الطارئة وغير الموزعة
13- مهمة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي	**679 831 000**	**68 828 000**	**230 000**	**50 000 000**	**560 773 000**	-	-
برنامج عدد 1 : التوازنات الجملية والإحصاء	42 926 000						
برنامج عدد 2 : دعم التنمية القطاعية والجهوية	479 614 000						
برنامج عدد3: التعاون الدولي	58 168 000						
برنامج عدد4: الإحاطة بالإستثمار	88 295 000						
برنامج عدد9: القيادة والمساندة	10 828 000						
14- مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	**1 760 890 000**	**638 159 000**	**500 205 000**	**84 000 000**	**538 526 000**	-	-
برنامج عدد 1 : الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية	327 509 000						
برنامج عدد 2 : الصيد البحري وتربية الأحياء المائية	103 897 000						
برنامج عدد3: المياه	590 398 000						
برنامج عدد4: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية	328 141 000						
برنامج عدد5: التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي	195 331 000						
برنامج عدد9: القيادة والمساندة	215 614 000						
15- مهمة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة	**239 029 988**	**26 421 213**	**8 927 000**		**203 681 775**	-	-
برنامج عدد 1 : الطاقة والطاقات المتجددة	4 146 634						
برنامج عدد 2 : الصناعة	224 845 000						
برنامج عدد 3 : المناجم	2 909 329						
برنامج عدد9: القيادة والمساندة	7 129 025						
16- مهمة التجارة	**2 619 707 000**	**47 700 000**	**5 623 000**		**2 566 384 000**	-	-
برنامج عدد 1 : التجارة الداخلية	2 459 201 200						
برنامج عدد 2 : التجارة الخارجية	148 919 200						
برنامج عدد9: القيادة والمساندة	11 586 600						
17- مهمة تكنولوجيات الإتصال والإقتصاد الرقمي	**113 501 000**	**17 000 000**	**40 000 000**		**56 501 000**	-	-
برنامج عدد 1 : التنمية الرقمية	86 267 000						
برنامج عدد9: القيادة والمساندة	27 234 000						
18- مهمة السياحة والصناعات التقليدية	**177 582 000**	**63 547 000**	**430 000**		**113 605 000**	-	-
برنامج عدد 1 : السياحة والصناعات التقليدية	156 346 000						
برنامج عدد9: القيادة والمساندة	21 236 000						
19- مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	**1 634 112 000**	**113 000 000**	**1 381 400 000**	**81 600 000**	**58 112 000**	-	-
برنامج عدد 1 : البنية التحتية للطرقات	1 254 814 500						
برنامج عدد 2 : حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت	108 543 400						
برنامج عدد3: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان	228 078 000						
برنامج عدد9: القيادة والمساندة	42 676 100						
20- مهمة النقل	**828 650 000**	**21 000 000**	**6 000 000**		**801 650 000**	-	-
برنامج عدد 1 : النقل البري	778 720 000						
برنامج عدد 2 : الطيران المدني	12 087 000						
برنامج عدد3: النقل البحري والموانئ	17 862 000						
برنامج عدد9: القيادة والمساندة	19 981 000						
21- مهمة الشؤون الثقافية	**341 000 000**	**187 000 000**	**52 302 000**		**101 698 000**	-	-
برنامج عدد 1 : الفنون	48 414 000						
برنامج عدد 2 : الكتاب والمطالعة	18 562 000						
برنامج عدد3: العمل الثقافي	67 506 000						
برنامج عدد4: التراث	22 203 000						
برنامج عدد9: القيادة والمساندة	184 315 000						
22- مهمة شؤون الشباب والرياضة	**802 977 000**	**559 275 000**	**142 800 000**		**100 902 000**	-	-
برنامج عدد 1 : الشباب	161 154 000						
برنامج عدد 2 : الرياضة	169 806 000						
برنامج عدد3: التربية البدنية	402 914 000						
برنامج عدد9: القيادة والمساندة	69 103 000						
23- مهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن	**185 379 000**	**122 274 000**	**27 520 000**		**35 585 000**	-	-
برنامج عدد 1 : المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص	15 083 000						
برنامج عدد 2 : الطفولة	135 014 000						
برنامج عدد3: كبار السن	17 659 000						
برنامج عدد9: القيادة والمساندة	17 623 000						

بحساب الدينار

المهمات والمهمات الخاصة والبرامج	جملة الإعتمادات	حسب الأقسام					
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	بقية الأقسام	نفقات التمويل	النفقات الطارئة وغير الموزعة
24- مهمة الصحة	**2 864 430 000**	**2 190 735 000**	**275 600 000**		**398 095 000**	-	-
برنامج عدد 1 : الرعاية الصحية الأساسية	443 090 000					-	-
برنامج عدد 2 : الخدمات الصحية الإستشفائية	1 030 953 000					-	-
برنامج عدد3: البحث والخدمات الإستشفائية الجامعية	949 267 000					-	-
برنامج عدد9: القيادة والمساندة	441 120 000					-	-
25- مهمة الشؤون الإجتماعية	**2 658 094 000**	**205 630 000**	**13 787 000**		**2 438 677 000**	-	-
برنامج عدد 1 : الشغل والعلاقات المهنية	22 826 075					-	-
برنامج عدد 2 : الضمان الإجتماعي	1 008 391 965					-	-
برنامج عدد3: النهوض الإجتماعي	1 536 245 372					-	-
برنامج عدد4: الهجرة والتونسيين بالخارج	27 471 100					-	-
برنامج عدد9: القيادة والمساندة	63 159 488					-	-
26- مهمة التربية	**6 479 948 000**	**5 800 000 000**	**294 400 000**		**385 548 000**	-	-
برنامج عدد 1 : المرحلة الإبتدائية	2 288 360 000					-	-
برنامج عدد 2 : المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي	3 620 958 000					-	-
برنامج عدد9: القيادة والمساندة	570 630 000					-	-
27- مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	**1 762 591 000**	**1 270 000 000**	**150 000 000**		**342 591 000**	-	-
برنامج عدد 1 : تعليم عالي	1 174 919 000					-	-
برنامج عدد 2 : بحث علمي	131 826 000					-	-
برنامج عدد3: الخدمات الجامعية	402 274 000					-	-
برنامج عدد9: القيادة والمساندة	53 572 000					-	-
28- مهمة التكوين المهني والتشغيل	**962 637 000**	**412 495 000**	**19 700 000**		**530 442 000**	-	-
برنامج عدد 1 : التكوين المهني	439 386 000					-	-
برنامج عدد 2 : التشغيل	388 567 000					-	-
برنامج عدد3: تنمية المبادرة الخاصة	112 200 000					-	-
برنامج عدد9: القيادة والمساندة	22 484 000					-	-
29- المجلس الأعلى للقضاء	**8 800 000**	**2 500 000**	**2 800 000**		**3 500 000**	-	-
برنامج عدد 1 : المجلس الأعلى للقضاء	8 800 000						
30- المحكمة الدستورية	**6 140 000**	**2 590 000**	**2 530 000**		**1 020 000**	-	-
برنامج عدد 1 : المحكمة الدستورية	6 140 000						
31- محكمة المحاسبات	**20 225 000**	**16 235 000**	**340 000**		**3 650 000**	-	-
برنامج عدد 1 : محكمة المحاسبات	20 225 000						
32- الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات	**25 666 000**	**13 000 000**			**12 666 000**	-	-
برنامج عدد 1 : الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات	25 666 000						
35- مهمة الشؤون المحلية*	**567 592 971**	**11 441 210**	**3 788 000**		**552 363 761**	-	-
برنامج عدد 1 : الشؤون المحلية	565 495 326					-	-
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	2 097 645					-	-
36- مهمة الطاقة والمناجم والانتقال الطاقي **	**1 528 131 012**	**7 588 787**	**1 020 000**		**1 519 522 225**	-	-
برنامج عدد 1 : الطاقة والطاقات المتجددة	1 519 808 366					-	-
برنامج عدد 2 : المناجم	5 053 671					-	-
برنامج عدد9: القيادة والمساندة	3 268 975					-	-
33- نفقات التمويل	**4 134 000 000**	-	-	-	-	**4 134 000 000**	-
34- النفقات الطارئة وغير الموزعة	**1 012 862 000**	-	-	-	-	-	**1 012 862 000**
الجملـة العامة =	**41 713 000 000**	**19 246 585 000**	**3 826 561 000**	**215 600 000**	**13 277 392 000**	**4 134 000 000**	**1 012 862 000**

*** طبقا للترتيب الوارد بالأمر عدد 349 لسنة 2020 المؤرخ في 1 جوان 2020 المتعلق بنقل اعتمادات ضمن ميزانية الدولة لسنة 2020.**

**** طبقا للترتيب الوارد بالأمر عدد 414 لسنة 2020 المؤرخ في 29 جوان 2020 المتعلق بنقل اعتمادات ضمن ميزانية الدولة لسنة 2020.**